«Ooredoo» تطلق خدمات 4G في قطر وعمان والكويت خلال 2013

مع إطلاقها لخدمات الجيل الرابع من الاتصالات في قطر والكويت وسلطنة عمان هذا العام، ستصبح Ooredoo المزود الأول لخدمات الاتصالات فائقة السرعة من الجيل الرابع للاتصالات في الشرق الأوسط خلال 2013.

وانطلاقا من إستراتيجيتها لتحديث شبكاتها والتزامها بتوفير أحدث تقنيات الاتصالات في مناطق تواجدها، استكملت Ooredoo إطلاق خدمات الجيل الرابع من البرودباند الجوال في كل من قطر وسلطنة عمان فيما سيتم ذلك في الكويت في وقت لاحق من العام.

وتوفر Ooredoo لعملائها في جميع مناطق وجودها أحدث تقنيات الشبكات، في الوقت الذي تواصل فيه تحديث شبكاتها المستخدمة حاليا عملا برؤيتها لدعم التنمية البشرية.

وتعتبر شبكة الجيل الرابع للاتصالات (شبكة التطور بعيد الأمد 4G LTE) أسرع شبكات البرودباند الجوال، وتصل سرعتها من 3 إلى 6 أضعاف سرعة شبكات الجيل الثالث.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة Ooredoo د.ناصر معرفيه: «ستصبح Ooredoo خلال 2013 من الشركات الرائدة على مستوى المنطقة في مجال شبكة البرودباند الجوال من الجيل الرابع للاتصالات، خاصة بعد إطلاق خدمات 4G في قطر وعمان والكويت، فقد حرصنا على تنفيذ إستراتيجيتنا طويلة الأمد فيما يتعلق بتحديث الشبكات وتوفير أفضل خدمة للعملاء على شبكات الجيل الثاني والثالث والرابع في جميع الدول التي نتواجد فيها، وتشير النتائج إلى أن العملاء في المنطقة يستفيدون بالفعل مما توفره لهم تلك التحديثات».

وشهدت الدول التي نتواجد فيها ارتفاعا كبيرا في عدد العملاء الذين يشتركون في خدمات الجيل الرابع للاتصالات، نتيجة لزيادة استخدام الهواتف الذكية والحاجة إلى بيانات الجوال.

ويستخدم عملاء Ooredoo من الشركات الجيل الرابع للاتصالات لكي تصبح أكثر كفاءة ومرونة، مع العمل على رفع مستوى خدمتها للعملاء.

ويمكن للعملاء مواصلة تنفيذ مهام أعمالهم ووظائفهم حتى أثناء التنقل، كما يمكنهم عقد الاجتماعات المرئية مع زملائهم، ونقل وتحويل الملفات الكبيرة الحجم.

وفي الوقت ذاته، فقد استخدم العملاء من الأفراد شبكة الجيل الرابع لمشاهدة الفيديو والاستماع إلى الموسيقى وتصفح مواقع الإنترنت الغنية بالملتيميديا وتحديث صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد اشترك آلاف العملاء في قطر في خدمة الجيل الرابع منذ إطلاقها على نطاق تجاري في أبريل 2013.

وتقوم الشركة بتمديد شبكة الجيل الرابع بحيث تغطي جميع المناطق المأهولة في قطر مع نهاية 2014.

أما في عمان، فقد أطلقت النورس خدمات 4G في فبراير 2013 وبدأ ذلك من العاصمة مسقط. كما قامت النورس أيضا بتعزيز تغطية شبكتها 3G+ turbocharged العاملة داخل المباني وذلك ببث محتويات شبكة 3G على طيفي 900 ميغاهيرتز و2100 ميغاهيرتز.

ويمكن ذلك العملاء من الحصول على خدمة إنترنت أفضل في المنازل وفي أماكن العمل، وأثناء التنقل، بوجود سرعات أعلى لتنزيل بيانات البرودباند وتصفح أسهل للإنترنت.

والنورس ملتزمة بتوفير خدمات شبكة 3G+ لجميع سكان عمان مع نهاية 2014 بناء على برنامج turbocharged لشبكتها.

وتنفذ الوطنية في الكويت مشروعا رياديا لشبكة الجيل الرابع مع توفر الشبكة في 20 موقعا تشهد حركة عالية في مختلف مناطق الكويت.

وخارج منطقة الخليج العربي، أطلقت الوطنية المالديف سلسلة من التجارب على أول شبكة 4G في الدولة وذلك في أبريل 2013 ضمن مشروع تحديث الشبكة التابعة للشركة.

وفي اندونيسيا حصلت اندوسات على موافقة على ترخيص لحزمة 900 ميغاهيرتز مما يمكن الشركة من طرح خدمات الجيل الرابع عندما يصبح السوق جاهزا لتلك الخطوة.

ويجد العملاء في جميع المناطق التي تتواجد فيها Ooredoo أن من يخرج منهم من نطاق تغطية خدمات الجيل الرابع فإنه يتحول تلقائيا وبسلاسة تامة إلى خدمات 3G، أما في الدول التي لا يوجد فيها خدمات 4G، فقد سعت شركات Ooredoo إلى تحديث الشبكات وتحسين أدائها.

ففي تونس، ستتمكن تونيزيانا من تغطية ما يقرب من جميع المناطق المأهولة بالسكان بشبكة الجيل الثالث خلال أقل من عام منذ حصولها على ترخيص من الحكومة لتشغيل تلك الخدمات.

كما تقوم آسياسل في العراق ونجمة في الجزائر بالاستعداد لنقل خدماتها من الجيل الثاني إلى الجيل الثالث في حال الحصول على موافقة السلطات الحكومية.

واختتم د.ناصر حديثه بالقول: «إننا نحقق تقدما جيدا فيما يتعلق بتنفيذ إستراتيجيتنا لتحديث أكثر من 15000 محطة تقوية خلال فترة من 3 حتى 5 سنوات وذلك لكي نتمكن من تلبية الطلب المتزايد على خدمات البرودباند الجوال، ونحن نعمل لكي نكون في الطليعة دائما، ونخطط للاستفادة من ذلك في الأشهر والسنوات القادمة».

«الكويتية الصينية»: الاقتصاد السنغافوري يفاجئ المحللين بنموه في الربع الأول

قال التقرير الاسبوعي الصادر عن الشركة الكويتية الصينية ان الاقتصاد السنغافوري تباطأ من معدل 1,5٪ على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2012، ليصل إلى معدل 0,2٪ خلال الربع الأول من هذا العام.

و اشار الى انه بالرغم من ضعف الأداء، جاءت هذه النتيجة مفاجأة للمحللين الذين كانوا يتوقعون أن يشهد الاقتصاد السنغافوري تقلصا بسبب تراجع مستويات النشاط في القطاع الصناعي، وقطاعات مبيعات التجزئة ومبيعاتها الجملة.

وكان القطاع الصناعي الأكثر تأثرا، مع ضعف الطلب من كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، وانخفاض الطلب على الإلكترونيات التي تشكل الجزء الأكبر من القطاع الصناعي.

و لفت الى أن تحسن القطاع المالي، وقطاعات التأمين والإنشاءات، ساهمت بتشجيع النمو.

وحتى مع معدل النمو المحدود، لم يشرع البنك المركزي بطرح أي محفز نقدي، مع استمرار الضغوط التضخمية.

وخلال اجتماعها في أبريل، أقرت سلطة سنغافورة النقدية المحافظة على سياستها النقدية، والتركيز على السيطرة على التضخم بشكل رئيسي.

وقد خفض البنك المركزي توقعاته لمعدل التضخم الذي كان يتراوح بين 3,5٪ و4,5٪، إلى ما بين 3٪ و4٪، مع توقعات بانخفاض النمو في تكاليف المنازل والسيارات الخاصة.

و قال ان الحكومة فرضت ضرائب أعلى وقيودا جديدة على الاقتراض في محاولة لخفض الأسعار،كما خفضت تكاليف الحصول على شهادات الاستحقاق التي يتمكن بموجبها مشتري السيارة من امتلاكها وتسجيلها واستخدامها، وذلك بهدف تخفيض التضخم في أسعار المواصلات الخاصة، وفرضت أيضا قيودا على القروض التي تمول شراء السيارات، مما دعا بائعي السيارات إلى تخفيض الأسعار لتشجيع الطلب.

واتضح انخفاض تكاليف المنازل والسيارات الخاصة في آخر بيانات التضخم، حيث انخفض التضخم من معدل 4,9٪ على أساس سنوي في فبراير إلى 3,5٪ في مارس.

ولكن من غير المتوقع انخفاض الأسعار في وقت قريب حيث ترفع القوانين الجديدة الصارمة للعمالة الأجنبية من تكاليف الإنتاج، مما ينعكس على المستهلك من خلال ارتفاع الأسعار.

و اشار التقرير الى ان الناتج المحلي الإجمالي يقيس حجم الاقتصاد أو الناتج الاقتصادي ـ معدل بالنسبة للتضخم أو الانكماش.

فهو مجموع القيم المعدلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة.

وتعتمد هذه القيم على كميات (حجم) وأسعار السلع المنتجة.

أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فهو مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على القيمة في عام معين الذي يكون هو عام الأساس لجميع السلع والخدمات.

ومن ثم، يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي سبقت عام الأساس والذي يليه.

ويبين الرسم البياني المرفق تفصيل الناتج المحلي الإجمالي من ناحية الإنفاق، حيث يتكون من الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات.

وفي اقتصاد منفتح تجاريا جدا مثل الاقتصاد السنغافوري، حيث تعادل الصادرات نسبة 200٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تستخدم سلطة سنغافورة النقدية العملة المحلية بدلا من التحكم بأسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية بهدف استقرار الأسعار، عبر رفع سعر صرف العملة.

و ذكر ان سنغافورة لم تتخذ أي إجراءات لتحسين النمو حتى الآن، حيث اختارت أن تتحكم بالأسعار، مما كان له أثرا سلبيا على النمو، وخصوصا في القطاع الصناعي.

وجاء ضعف القطاع الصناعي لعدة أسباب أولها، تباطؤ الطلب العالمي، وثانيها، الحدود المفروضة على قدرة البنك المركزي على الإقراض للقطاع الخاص، وثالثها، القيود على الهجرة، وأثر هذا الإجراء الأخير على الاستثمار وعلى خطط التوسع.

وتستورد سنغافورة أغلب عمالتها من ذوي المهارات المتدنية من الخارج، لأنها أقل كلفة من العمالة المحلية، إلا أن التدفق الكبير للعمال الأجانب أدى إلى توترات اجتماعية واقتصادية بين السنغافوريين، الذين بدأوا بلوم المهاجرين إلى سنغافورة على قلة الوظائف المتوافرة، وعلى الازدحام، وارتفاع أسعار العقار.

ونتيجة لذلك، بدأت الحكومة في وقت مبكر من عام 2012 بفرض قيود على العمالة الأجنبية، عبر فرض ضريبة على الشركات التي توظف الوافدين، وعبر تصعيب الحصول على تأشيرات السفر للعمالة.

وأدى هذا إلى ارتفاع تكلفة العمالة، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، التي من المرجح أن ينتقل معظمها إلى المستهلك على شكل ارتفاع في الأسعار.

وينبغي على الحكومة أن تأخذ الحذر، حيث من الممكن أن تعوق قوانين الهجرة الصارمة من الخطط الاستثمارية، وتزيد من استياء الشركات، التي قد تجد الانتقال إلى مكان آخر خيارا أفضل.

وحتى الآن، يظل الاهتمام الأول لسنغافورة هو السيطرة على التضخم، لكن إذا ما استمر ضعف النمو، في عام 2013، فقد تقرر سلطة سنغافورة النقدية تيسير سياستها النقدية عن طريق حد مكاسب العملة والسماح لسعر صرف العملة بالانخفاض، حتى تزيد من تنافسية صادراتها.

وقد تضطر الحكومة إلى تسهيل القيود على العمالة الأجنبية، إذا أرادت أن تتجنب انكماشا في عام 2013.

وحتى الآن حافظت سلطة سنغافورة النقدية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لهذا العام والمتراوح بين 1٪ و3٪ على أمل تعافي الطلب.

وبما أن سنغافورة تمتلك احد أكثر الاقتصادات انفتاحا في العالم، فهي لن تتمكن من المحافظة على النمو حتى يتعافى الاقتصاد العالمي، ونحن لا نتوقع أن نرى ذلك حتى منتصف عام 2014 على الأقل.

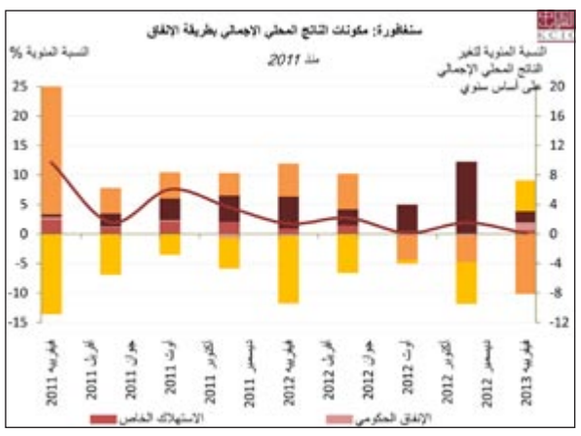

مكتب KEO مديراً لمشروع ستاد الوكرة

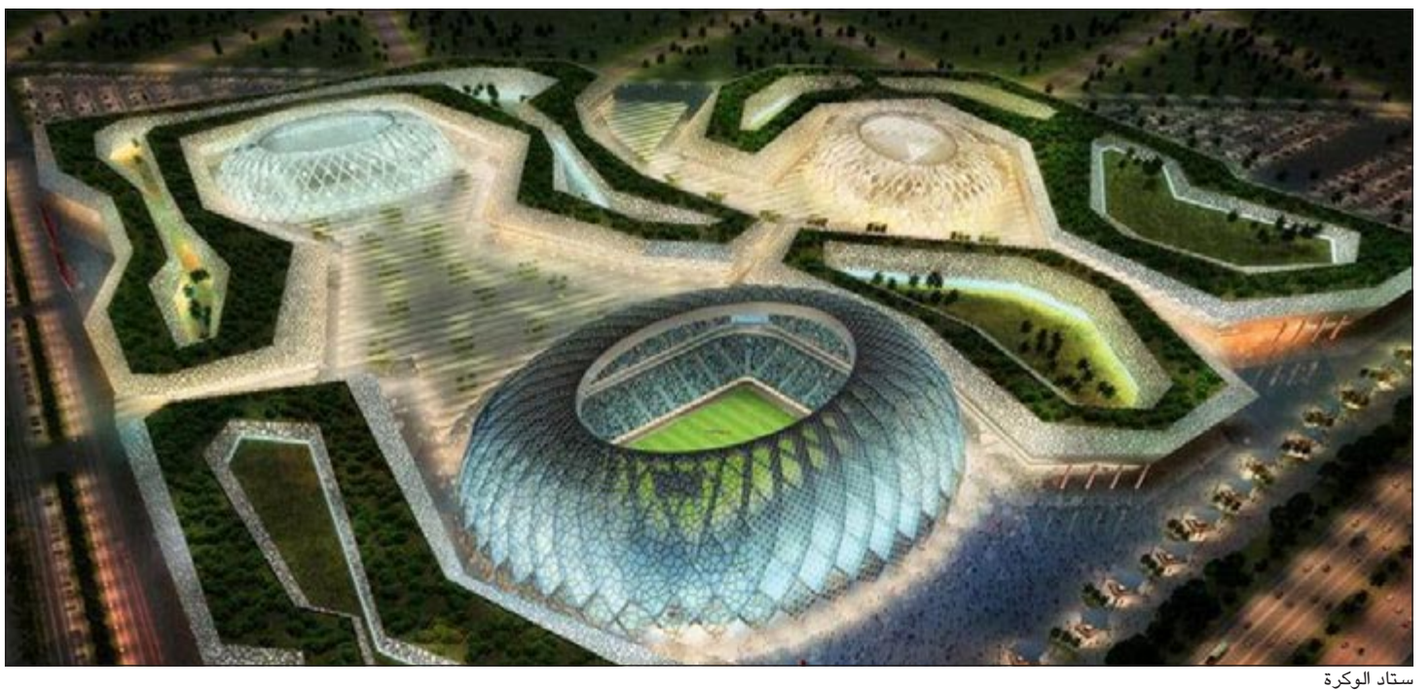

ستاد الوكرة

سلطان: فريق العمل لهذا المشروع يضم شركات وأفراداً هم الأفضل في مجال عملهم

قررت اللجنة العليا لقطر 2022 أن يتولى مكتب KEO إدارة المشروع وشركة AECOM استشارة التصميم لملعب الوكرة. وستبلغ الطاقة الاستيعابية لملعب الوكرة خلال منافسات كأس العالم 2022 نحو (45) ألف متفرج وسيكون الجزء العلوي من الملعب عبارة عن وحدات مركبة على أن يتم بعد البطولة تخفيض مدرجات الملعب إلى نحو عشرين ألف بعد إزالة (25) ألف مقعد والتبرع بها بالتنسيق مع الفيفا إلى البلدان التي تحتاج إلى تطوير البنى التحتية الرياضية.

وقال الأمين العام للجنة العليا لقطر 2022 حسن عبدالله الذوادي: «إنها خطوة مهمة بالنسبة لنا، أن نعمل وفق مفهوم الاستضافة المبتكرة ونحن نتطلع إلى العمل مع شركائنا لتشييد ملعب الوكرة وجعله منشأة رياضية لا تقتصر فوائدها على سكان المدينة فحسب، وإنما لعموم المجتمع».

دونا سلطان

من جانبها، قالت المدير التنفيذي لمكتب المستشار العالمي KEO دونا سلطان: «إن أكثر ما أثار إعجابي في المشروع الذي تقوم به شركتنا في ملعب الوكرة هو روح التعاون بين الخبراء الذين تم جلبهم من قبل اللجنة العليا قطر 2022. وأستطيع القول إن فريق العمل لهذا المشروع يضم شركات وأفرادا هم الأفضل في مجال عملهم».

وقال الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لشركة AECOM جون ديونيسيو: «نحن سعداء بالمشاركة في برامج كأس العالم 2022 وبدعم اللجنة العليا لقطر 2022.

هذه لحظة رائعة بالنسبة لدولة قطر، لدينا فريق من خبراء الرياضة العالمية الرائدة على قدر كبير من الكفاءة لمواجهة التحديات المبتكرة التي يتطلبها حجم هذا المشروع». وسيقوم مكتب KEO بوضع برنامج عالمي متطور للسلامة البيئية والصحة للملعب والمنطقة المجاورة لتمكين اللجنة العليا لقطر 2022 من تشييد الملعب وفق متطلبات الفيفا وإدارة المشاريع وإدارة التصميم والإدارة التجارية وخدمات إدارة وتطوير المشروع نيابة عن اللجنة العليا لقطر 2022. كما سيكون مكتب KEO مسؤولا عن الإستراتيجية العامة، وإدارة وتنفيذ المشروع.

وإلى جانب ذلك، فإن اختصاصه يتضمن الإدارة الناجحة للبناء والتصميم، والمشتريات والاختبار وتشغيل المنشآت والمرافق الخاصة بالملعب والمناطق المحيطة به خلال البطولة وبعدها. كما ستقوم AECOM بالتعاون مع شركة Zaha Hadid Architects بالعمل مع اللجنة العليا لقطر 2022 وشركتي CH2M HILL و KEO في جميع مراحل عملية تصميم وتنفيذ المشروع لضمان تطبيق جميع المعايير المطلوبة للتصميم ومتطلبات الاستدامة، فضلا عن جميع القوانين المحلية والدولية ذات الصلة بالمشروع.

«هيئة الأسواق»: ضرورة الالتزام بنظام «قيد مراقبي الحسابات»

أفاد بيان لهيئة أسواق المال تطالب فيه الأشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة بضرورة الالتزام بأحكام القرار 24 لسنة 2012 الخاص بنظام «قيد مراقبي الحسابات في السجل الخاص للهيئة» لاسيما فيما يخص التقيد بتعيين مراقب حسابات لديها من هؤلاء المراقبين المسجلين لدى الهيئة بعد انتهاء مرحلة تسوية الأوضاع التي نص عليها القانون 7 لسنة 2010.

وتلفت الهيئة انتباه مراقبي الحسابات الراغبين في القيد في سجل الهيئة الخاص بمراقبي حسابات الشركات التي تخضع لرقابة هيئة أسواق المال إلى استيفاء المتطلبات والشروط الواردة في هذا النظام، ووفق البيانات المطلوبة المحددة في المادة الخامسة من القرار المذكور.

كما تذكر الهيئة مراقبي الحسابات المسجلين لديها بضرورة موافاتها بتقرير سنوي خلال شهر يونيو من كل عام يتضمن البيانات المطلوبة.

نسترعي انتباه جمهور المتعاملين والأشخاص المرخص لهم بزيارة موقع هيئة أسواق المال (www.cma.gov.kw) وموقع سوق الكويت للأوراق المالية (www.kse.com.kw) وعلى تويتر @cmakwt لمتابعة الإعلانات التوعوية للهيئة.

الكويت تشارك في اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي الخليجية في جدة غداً

كونا: تشارك الكويت في الاجتماع الـ96 (الاستثنائي) للجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المقرر عقده غدا في مدينة جدة بوفد يترأسه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة مصطفى الشمالي.

وقالت وزارة المالية في بيان صحافي امس ان جدول اعمال الاجتماع يتضمن عددا من البنود يأتي في مقدمتها بحث قرار المجلس الخليجي الاعلى في دورته الـ33 بشأن تعميق التكامل والاندماج الاقتصادي بصورة اكثر شمولية بين دول المجلس، مشيرة الى قيام الكويت بإعداد ورقة تضمنت مرئيات حول أهمية التكامل الاقتصادي لدول المجلس والخطوات التي تساهم في تسريع الاندماج الاقتصادي الخليجي.

واضاف البيان ان الاجتماع سيبحث ايضا قرارات المجلس الأعلى في دورته الـ32 بشأن استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي الخليجي والمواضيع التي لم يتفق عليها بشكل نهائي بين دول المجلس وهي آلية تحصيل وتوزيع الرسوم الجمركية والحماية الجمركية والوكيل المحلي والاتفاقيات الثنائية وذلك للانتهاء قبل انعقاد المجلس الأعلى لمجلس التعاون مع نهاية عام 2014.

وذكر انه من المقرر ان يستعرض المجتمعون مذكرة الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بشأن استئناف المفاوضات مع الدول والمجموعات الاقتصادية الاخرى.

واشار البيان الى عقد جتماع مشترك مع المجلس الوزاري (وزراء خارجية دول المجلس) على ان يترأس وفد الكويت في هذا الاجتماع نائب مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وذلك خلال اجتماع وزراء المال والاقتصاد بدول المجلس.

وذكر ان نتائج الاجتماع المشترك ستعرض على الاجتماع التشاوري للمجلس الخليجي الاعلى المقرر عقده خلال الشهر الجاري.

«فودافون» و«تشاينا موبايل» تسحبان عرضهما لرخصة الاتصالات في ميانمار

أكدت صحيفة «الفايننشال تايمز» انسحاب كل من «فودافون» و«تشاينا موبايل» من تقديم عطاء للحصول على ترخيص الاتصالات في ميانمار، في اشارة إلى عدم توقعهم تحقيق عوائد استثمارية كافية في حال حصول أي منهما على الرخصة، على الرغم من ان عدد السكان هناك 60 مليون نسمة، كما انها تعد واحدة من الأسواق غير المستغلة من قبل الشركات المشغلة لشبكات الهاتف المحمول.

وكانت الشركتان اتفقتا على الحصول معا على احدى الرخصتين المطروحتين من قبل حكومة ميانمار. وفي بيان مشترك اعلن اول من امس، قالت الشركتان أنهما انسحبتا من العملية المقبلة من تقدم العطاءات النهائية الأسبوع المقبل.

وقال متحدث باسم فودافون ان ما نشر يوم 20 مايو عن الشروط النهائية التي تطلبتها حكومة ميانمار تشير الى ان ترخيص الاتصالات في ميانمار لن يفي بمعايير الاستثمار الداخلي لكل من فودافون أو تشاينا موبايل.

وقد سعت فودافون على وجه الخصوص بأمل الفوز بالحصول على رخصة الاتصالات هذه، واضعة الامل في تحقيق عوائد استثمارية من خلال الاستثمار في شبكة للهواتف المحمولة في بلد يفتقر إلى النظام المصرفي المعمول به.

وقد كشف الرئيس التنفيذي لفودافون لأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ نيك ريد عن التحديات في إنشاء الأعمال التجارية في مجال الاتصالات في دولة مثل ميانمار ذات بنية تحتية ضعيفة مثل النقص في الطاقة الكهربائية العادية وذات خبرة منخفضة المستوى في مجال التقنية.

وهناك أيضا جدول زمني طموح للمشروع نظرا للشرط لبناء شبكة اتصالات وطنية بحلول عام 2016. وقال أحد الاشخاص المقربين من فودافون أن قرار الشركة الانسحاب من تقديم العطاء، بعيد عن الانتقادات الأخيرة الموجهة لحكومة ميانمار لما تقترفه من انتهاكات لحقوق الإنسان. وتظل هناك مجموعات أخرى تسعى للحصول على هذا الترخيص منها كونسورتيوم تقوده مجموعة ديجيسيل الكاريبية والمدعومة من قبل الملياردير الأميركي من اصل يهودي جورج سوروس، بالاضافة إلى شركة أريد القطرية، تيلينور، وسينج تل، وسيتم الإعلان عن النتيجة نهاية يونيو الجاري.

ولا تزال ميانمار البالغ عدد سكانها نحو 60 مليون احدى الاسواق المرتقبة بالنسبة لمشغلي شبكات الاتصالات الهواتف المحمول حيث ان نسبة مستخدمي الهاتف المحمول هناك أقل من 10٪، نظرا لقلة الفرص الاستثمارية في مثل هذه البلدان مقارنة بدول العالم الاخرى، فتعد تلك البلدان بمنزلة سوق كبير غير مستغل متوقعين ان يخطو بنمو اقتصادي سريع.

وفي حال الاعلان عن الفائزين بالمناقصة سيتم تكليف مقدمي العروض الناجحة ببناء وامتلاك وتشغيل شبكات المحمول الوطنية لمدة 15 عاما على الأقل بموجب عقد مع الحكومة .

● مدحت فاخوري